

الفصل التاسع

إثبات الحقائق التاريخية

القد تمهيد لإثبات الحقائق - الرواية المفردة - تعارض عدة روايات - مثال عن شعار باريس في سنة ١٧٨٩ - تعارض الروايات التاريخية مع حقائق العلوم الطبيعية - اتفاق عدة روايات - مثال عن حادث مسج التنس في سنة ١٧٨٩ - سكوت بعض الأصول عن حادث وذكره في أصول أخرى : مثال عن رحلة الأمير فخر الدين المعني الجزية إلى لبنان خلال ١٦١٥ - ١٦١٦ - إثبات الحقائق التاريخية في التاريخ القديم : مثال في رحلة هيرودوت إلى مصر - استنباط الحقيقة من ظروف الحادث : مثال لحالة إجرامية .

يصل الباحث في التاريخ ، عن طريق نقده للأصول التاريخية ، إلى مجموعة من المعلومات والآراء عن حوادث الزمن الماضي . وقد تطابق الواقع أو لا تطابقه كلها أو بعضها على الأقل . فظروف الكذب والانتحال والخطأ متنوعة ، كما رأينا ، ولا يكفي النقد وحده للوصول إلى الحقيقة التاريخية . ويقوم النقد التاريخي بإثبات صحة الأصول التاريخية ، وتحليلها إلى عناصرها الأولية ، ويزن كل تفصيلاتها واحدة بعد أخرى ، ويصل في أحوال كثيرة إلى التمييز بين الروايات المكذوبة وبين الروايات المشكوك في صحتها ، وبين الروايات التي يُحتمل الصدق فيها ، والروايات التي لا يمكن تحديد قيمتها ، لعدم إمكان الباحث الوصول في شأنها إلى رأى حاسم .

وعلى الرغم من ذلك فإن النقد التاريخي لا يُثبت الحقيقة التاريخية ، بل يساعد على بلوغها ، ويؤدي إلى احتمال الصدق فيها . وصحيح أنه ينبذ جانباً الأخبار التي يثبت كذبها أو الخطأ فيها ولكنه لا يضع مكانها بديلاً . وبذلك تكون النتائج الثابتة المؤكدة للنقد التاريخي هي نتائج سلبية ، وكل النتائج الإيجابية تكون موضع الشك ، ويوجد الاحتمال في صدقها .

ولا بد من عملية نهائية للوصول إلى نتيجة محددة ، إذ ينبغي الخروج من دائرة الاحتمال والشك إلى دائرة اليقين . ومن الضروري للباحث في التاريخ أن يتابع الدرس والبحث ، للوصول إلى نتائج حاسمة بقدر المستطاع . فعليه أن يبدأ بتقسيم

النتائج التي وصل إليها عن طريق النقد ، ويضع في قسم واحد كل المعلومات الواردة عن حادث أو عن مسألة ما . والوصول إلى رأى نهائى في هذا الشأن ، يقوم على أساس من العلاقة بين هذه المعلومات .

وفي بعض الحالات لا توجد إلا رواية واحدة عن حادث تاريخى معين . فعلى الباحث فى التاريخ أن يحذر الروايات أو الكتابات التى انفرد بها راو واحد أو كاتب واحد . وقد فطن علماء الإسلام سواء أكانوا من المحدثين أم من رواة الأخبار ، إلى خطورة الاعتماد على رواية الآحاد . فجعل العلماء الحديث النبوى الكرم درجات ، واشترطوا فيه أن يبلغ عدد المُخبرين مبلغاً يمنع فى العادة تواطؤهم على الكذب .

وينبغى على الباحث قبل أن ينبذ رواية الواحد أن يحاول العثور على شواهد تؤيدها . والرواية المفردة ، مهما كانت صادقة ، يحسن ألا تُعدّ حقيقة نهائية . بل يمكن أن تُستخدم ، مع الاعتراف بأنها رواية مفردة ، وينبغى الإشارة إلى قائلها أو كاتبها ، لأنه هو الذى يتحمل مسؤوليتها . ويأخذ بعض المؤرخين أحياناً رواية وردت فى أصل واحد على أنها حقيقة ثابتة ، مع أن هذا غير جائز . فمثلاً الحروب الميدية التى تكلم عنها هيرودوت ، لا يمكن أن تكون موضع دراسة ومناقشة ، كما هى الحال بالنسبة إلى حوادث الثورة الفرنسية الكبرى ، التى شهدتها وكتب عنها مؤلفون عديدون ، بوجهات نظر متفاوطة .

وفي حالة تعارض الأصول والمصادر وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخى معين ، ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يتبع بعض القواعد التى قد تعينه فى الوصول إلى الحقيقة التاريخية .

فأولاً : لكى يتثبت الباحث من أن هذه الأصول والمصادر متعارضة حقاً ، ينبغى أن يستوثق من أنها تتعلق بنفس الحادث ، لأنه من الجائز أن خبرين متعارضين ظاهرياً ، يكونان متعلقين بحادثين مختلفين ، وربما لا ينطبقان على نفس الزمن أو على نفس المكان أو على ذات الأشخاص الذين تناولهم ذلك الحادث . وثانياً : إذا كان تعارض المصادر حقيقياً ، فربما يكون بعضها صادقاً وبعضها الآخر كاذباً . وفى مثل هذه الحالة يوجد اتجاه طبيعى نحو التوفيق بين

الخبرين المتعارضين ، واتخاذ موقف وسط بينهما . ولكن هذه ليست طريقة علمية سليمة . فإذا اختلف معصدران مثلاً في عدد جيش ما ، فلا يصح أن نأخذ المتوسط بينهما . إذ من الجائز أن أحد المصدرين صحيح والآخر خطأ . فلا بد من السعي إلى معرفة أى المصدرين أصح ، لإسقاط ما لا يقبله النقد . وإذا تعذر الوصول إلى رأى محدد . فيجب الاعتراف بذلك . وذكر ما قاله المصدران معاً . بدون ترجيح رأى أحدهما على الآخر .

وثالثاً : ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ أنه إذا وجدت عدة أصول تقول برأى معين ، ووجد مصدر واحد يقول برأى مخالف ، فن الجائز أن يكون الرأى الواحد هو الصحيح . والكثرة العددية لا تحدد حتماً صحة ما تورده ، والعبرة قائمة في نوع هذه الكثرة أو في نوع الواحد ، من حيث صفات الكتاب وظروفهم ووسائل بحثهم . ولا عبرة بالعدد أحياناً في بعض المسائل التاريخية * .

ورابعاً : ينبغي على الباحث في التاريخ أن يحاول ترجيح جانب على آخر بواسطة النقد التاريخي . وإذا لم يستطع ذلك فعليه أن يمتنع عن إعطاء حكم نهائى ، حتى يعثر على أدلة جديدة تنير له السبيل . ولنأخذ مثلاً لتوضيح حالة المصادر المتعارضة .

بعد سقوط الباستيل في ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ ، زار لويس السادس عشر باريس فأهدى إليه عمدة المدينة شعاراً ، يقول بعض المؤرخين إنه كان شعاراً ذا ثلاثة ألوان : الأحمر والأبيض والأزرق ، أى ألوان الثورة الفرنسية . فهل كان ذلك صحيحاً ؟ يرجع هذا الرأى الذى أخذ به بعض المؤرخين ، إلى أن ديكّنوا ، أحد أعضاء طبقة العامة في مجلس طبقات الأمة . والذى كان مرافقاً للملك في ذلك الوقت . كتب في مذكراته أن الملك كان يحمل شعاراً مثلث الألوان . وكانت الحقيقة غير ذلك . فأوراق حكومة باريس تحتوى على مرسوم يأمر كل مواطني فرنسا الذين انتظموا في سلك (الميليشيا) ، بوضع شعار مكوّن من اللونين الأحمر والأزرق . ولقد شاهد موريس حاكم باريس مرور الملك في موكب ١٧ يوليو سنة ١٧٨٩ ، وقال إنه كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين . وذكر كل من سفير

بارما وسفير البندقية في باريس في ذلك الوقت ، أن الملك كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين .

وإذن فن السهل القول بأن ما ذكره ديكنوا غير صحيح . وربما أخطأ النظر ، أو ربما تعمّد تحريف الحقيقة حتى يزعم لثوار باريس أن الملك قد اقترب من صفوفهم . وأقوال شهود العيان الثلاثة الذين سبق ذكرهم والذين كانوا مستقلين أحدهم عن الآخر ، والذين يُستبعد أن تكون لهم مصلحة في ذكر غير ما رأوه فعلاً ، تدل على أن لويس السادس عشر كان يحمل شعار باريس ذا اللونين ، لا شعار الثورة الفرنسية الكبرى المثلث الألوان * .

وتواجه الباحث في التاريخ أحياناً حالات لا يتم فيها التوافق بين الوقائع التي تثبتها الأصول التاريخية ، وبين الحقائق التي تثبت بطرق أخرى . فقد تعارض بعض المعلومات التاريخية مع خلاصة المعرفة الإنسانية ، أو مع القوانين العلمية الثابتة . فقد يكون الحادث المروي متعارضاً مع التاريخ نفسه ، أو مع الفسيولوجيا أو مع السيكولوجيا . وقد تتغير نظرة الناس إلى بعض الحوادث باختلاف الزمن ، أو باختلاف البيئة .

فمثلاً قد يُفصح أحد الحوارة البارعين في إيهام الناس بأنه ابتلع سيفاً ، أو أنه أدخل دبوساً في جبهته ، وأخرجه من خلف رأسه . وكل شخص ملم بمبادئ الفسيولوجيا يدرك أن المسألة مجرد لهو ولعب . فإذا كان الجمهور ساذجاً ، أو لو حدث ذلك منذ قرون لانخدع المشاهدون ، ورووا ما شهدوه على أنه حقيقة ثابتة . ولو حدث مثل هذا في العصور الوسطى ربما اعتبره بعض الناس معجزة . ومثلاً إذا روى شخص منذ قرنين أنه رأى رجلاً يطير في الهواء داخل جسم معدني ، أو إذا روى أنه أرسل رسالة من أوروبا إلى أمريكا في ومض البرق ، أو لو ذكر أحد الناس أنه يمكنه أن يشاهد وهو في منزله مشهداً معروضاً على لوحة زجاجية ، يمثل ما يجري في أحد المسارح التي تبعد عنه بمئات الكيلومترات ، لما صدقه أحد ، على اعتبار أن ما يروى شيء خرافي غير ممكن الحدوث . ولكن الحال تغيرت الآن

بالنسبة للطيران والتلغراف والتليفزيون . وسوف تتغير أشياء كثيرة من هذا النوع في المستقبل ، والتي لا يتصور إمكان حدوثها أهل الزمان الحاضر . والمهم في مثل هذه الحالات أن يعرف الباحث في التاريخ مَنْ هو الشخص أو مَنْ الجمهور الذى يبدو له الحادث أمراً بعيد الاحتمال ، ويدرس حالة الاحتمال وعدمها بالنسبة للجمهور وبالنسبة للأشخاص المثقفين على السواء .

ولا شك أن الملاحظات التى دُوِّنت نتائجها في الأصول التاريخية ، لا يمكن أن تساوى في الدقة والصحة الملاحظات التى يدونها رجال العلوم الطبيعية . فالطريقة غير المباشرة في دراسة التاريخ ، تقل قيمتها كثيراً من حيث الدقة عن طريقة الملاحظة المباشرة والتجريبية في العلم الطبيعي . فإذا كانت نتائج الملاحظة في التاريخ لا تتفق مع نتائج الملاحظة في العلوم الطبيعية ، فلا بد من أن تُسَلَّم الأولى للثانية . ولا يمكن لعلم التاريخ أن يدعى معارضة نتائج العلوم الطبيعية أو تصحيحها ، بل على علم التاريخ أن يصحح نتائجه طبقاً لنتائج العلوم الطبيعية ونواميسها . ولا شك أن التاريخ مهما بلغ في دراسته من الدقة يظل بعيداً عن الحقيقة بدرجات متفاوتة . بسبب وسائله غير المباشرة في الحصول على معلوماته .

وفي الحالة التى تتفق فيها عدة روايات عن حادث تاريخي معين ، ينبغى ملاحظة بعض المسائل .

فينبغى على الباحث في التاريخ أن يقاوم ذلك الاتجاه الطبيعي ، نحو اعتبار ذلك الحادث التاريخي حادثاً صحيحاً مجرد اتفق عدة روايات بشأنه . فنحن نعرف في حياتنا اليومية أن الناس يميلون إلى أن ينقل بعضهم لأخبار عن بعض ، وأن أكثر من شخص واحد قد يرجع إلى أصل واحد لاستقاء معلوماته ، وأن عدة صحف قد تنشر خبراً واحداً أرسله مراسل واحد . وهذا هو عين ما قد يحدث في كثير من الأصول التاريخية . فعندما ينقل أصل تاريخي عن أصل سابق ، فإنه لا يفعل أكثر من تكرار المعلومات ذاتها ، كما هو حادث في كثير من كتب التاريخ العربية والأوروبية التى كُتبت في الأزمنة السابقة ، على الرغم من كثرة معلوماتها في بعض الأحيان . فن الواجب على الباحث أن يتثبت من استقلال هذه المصادر

بعضها عن بعض ، إن كان الأمر كذلك ، وإلا فإنها تعدّ في بعض المسائل التي تناولها - على الأقل - بمثابة مصدر واحد . ولا يجوز اعتبار توافق المصادر على مسألة بعينها أمراً نهائياً إلا بعد تحديد العلاقة بينها ، كما عرفنا ذلك في موضع سابق . ثم يبدأ الباحث بدراسة نواحي الاتفاق والاختلاف في المعلومات الواردة بها . والاتفاق الصحيح بين مصدرين مستقلين لا يكون - في الغالب - بتشابههما المطلق ، ولكن باتفاقهما وتشابههما في مواضع وبتفاوتهما واختلافهما في مواضع أخرى .

وينبغي كذلك ملاحظة أنه في بعض الأحيان قد يورد مؤلف واحد معلومات متنوعة عن موقع تاريخي مثلا ، في مصدر واحد أو أكثر . فمن الضروري في هذه الحالة أن يحاول الباحث معرفة هل لاحظ المؤلف ذلك الموقع أكثر من مرة ، ودون عنه ملاحظات متفاوتة في أكثر من مصدر ، أم أنه شهد ذلك الموقع مرة واحدة ودون عنه ملاحظات متفاوتة ، نتيجة تغيرات أحدثها هو من تلقاء نفسه . وأحيانا قد يلاحظ عدة أشخاص حادثاً ما ، ولكنهم ينيبون واحداً من بينهم للكتابة عنه ، فينبغي محاولة التحقق مما إذا كان تدوين ذلك الفرد قد حدث نتيجة ملاحظته الشخصية وحدها ، أم نتيجة ملاحظته بالاشتراك مع الآخرين . وقد يدون عدة أشخاص في ظروف متشابهة معلوماتهم عن حادث معين في أصول مختلفة ، فينبغي أن يسعى الباحث إلى أن يعرف هل خضعوا لمؤثرات واحدة ؟ وهل تعرّضوا لأخطاء أو لعوامل خداع معينة ؟ وهل كانت لهم جميعاً مصلحة واحدة مشتركة أم مصالح مختلفة متباينة ؟

ويلاحظ كذلك أن اتفاق الروايات المستقلة لا يكفي وحده لبلوغ الحقيقة التاريخية ، وهو يؤدي أحيانا إلى نتائج ليست نهائية دائماً . ولكي يتثبت الباحث من هذه النتائج ينبغي عليه أن يلاحظ التوافق والتآلف والاتساق بين الحقائق التاريخية . فقد يؤكد الكثير من الحقائق بعضها بعضاً ، ويوجد بينها صلة وعلاقة ، فتكون مجموعة متناسقا يلمع الحق في ثناياه ، وتصبح كالموسيقى التي تُشكّل ألحانها المتسقة المتآلفة مجموعة من الأنغام التي تؤثر في نفس المستمع الفنّان المتذوّق . ومن الأمثلة على هذا الاتساق ، بعض الأعمال المتتابعة في

حياة مصور عظيم، أو موسيقى شهير أو زعيم سياسي، أو عادات إحدى الطوائف أو الجماعات في زمن معين، أو خطط سير ملك من الملوك في رحلة ما، مثل الأماكن التي ينتقل إليها وتاريخ الانتقال، وأعمال الملك ومشاهداته، وأعمال رجال حاشيته، ومن لقيهم من الأعيان والكبراء ومن أفراد الشعب، والجماهير التي احتشدت للقاءه. وتؤكد كل هذه التفصيلات بعضها بعضاً، وينشأ بينها الاتساق والتآلف^(١). وربما لا تكون هذه الطريقة واضحة أو سهلة التطبيق في كل الحالات، إذ ليست لها قواعد عامة محددة، ولكن المسألة فيها متروكة للبحث والاجتهاد.

والباحث في التاريخ مضطر إلى ملاحظة العلاقة والارتباط والتآلف بين مجموعات الروايات الماثلة أمامه، لكي يخرج بإثبات الحقائق التاريخية التي تعنيه، وهو في ذلك يمهّد لنفسه السبيل للانتقال من دور التحليل والنقد، إلى دور تركيب الحوادث وبنائها والربط والتأليف بينها، كما سيأتي في فصل تال.

ومن الأمثلة على اتفاق عدة روايات بشأن حادث معين، ما نلاحظه على أحد التفاصيل في حادث ملعب التنس، في أثناء الثورة الفرنسية الكبرى. فلقد وجد الأستاذ فلينج أن عدة مصادر مستقلة تتفق على أنه في صباح ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩، وجد ممثلو الشعب في مجلس طبقات الأمة، أن قاعة اجتماعهم مغلقة ويحرسها الجنود، فذهبوا إلى ملعب التنس وأقسموا أنهم لن يتفرقوا ولن يكفوا عن موالاة اجتماعاتهم حتى يضعوا دستوراً لفرنسا ويتكوّن هذا الحادث من أكثر من تفصيل واحد. ومثلاً التفصيل الخاص بإغلاق قاعة الاجتماع وحراسة الجنود إياها، سجلته عدة مصادر معاصرة مستقلة، مثل محضر اجتماع الجلّسة، وجريدة الجمعية الوطنية، وخطاب كتبه ديكنوا أحد ممثلي طبقة العامة المشار إليه آنفاً. فيستطيع الباحث في التاريخ أن يقبل ما ورد في هذه المصادر المعاصرة المستقلة، وأن يثق بغير تحفظ، بصحة ما جاء بها من المعلومات^(٢).

Langlois and Seignobos : op. cit. p. 205.

(١)

Fling : op. cit. pp. 112-113.

(٢)

ويمكن أحياناً إثبات وقوع حادث تاريخي معين ، على الرغم من سكوت بعض الأصول التاريخية عن ذكره ، وذلك لاتفاق أصول تاريخية أخرى بشأن حدوثه .

ومن الأمثلة على ذلك أن مجموعة الوثائق الإيطالية التي نشرها الأب بولس قرألي عن فخر الدين أمير لبنان وعلاقته بتسكانا (١٦٠٥ - ١٦٣٥) ، المشار إليها في موضع سابق ، والمستخرجة من أرشيف فلورنسا التاريخي ، ومن أرشيف الفاتيكان ومكتبته ، سكتت عن رحلة جزئية قام بها الأمير فخر الدين إلى لبنان ، في أثناء إقامته في إيطاليا ، وقبل رجوعه نهائياً إلى بلاده .

فلقد وردت أخبار عن هذه الرحلة الجزئية في عدة مصادر معاصرة مستقلة . فيذكر أحمد الخالدي الصفدي الكاتب المعاصر والذي صحب الأمير فخر الدين في سفره إلى تسكانا ، يذكر أن فخر الدين قبل رجوعه نهائياً إلى بلاده ، استأذن حاكم مسينا في القيام برحلة ، لاستطلاع أحوال إمارته بنفسه ، على أن يعود ثانية . ويذكر أن فخر الدين وصل إلى المياه السورية ، وقدم إليه بعض أتباعه للتسليم عليه ، وأرادوا أن يحملوه على النزول إلى البر لكي يراه جميع أهل الشوف ، وحاولوا استئذان قبطان السفينة في ذلك ، فلم يقبل لأنه « لا يمكنه أن يفعل ما يزيد أو ما ينقص عما أوصاه به ولي نعمته » . ووجد فخر الدين أن أحوال الإمارة لم تستب بعد تماماً ، فرجع إلى الغرب ، وفي طريق عودته مر ببعض الشواطئ ، والجزر مثل مالطة التي استقبله حاكمها بالإعزاز ، ثم دارت السفن حول صقلية ، ووصلت أخيراً إلى باليرمو^(١) . ولقد استغرقت هذه الرحلة الجزئية بحسب رواية أحمد الخالدي الصفدي نحواً من سبعة أشهر (أواخر ١٠٢٤ هـ - أوائل ١٠٢٥ هـ) . ثم يذكر أحمد الخالدي الصفدي بعض المعلومات عن مشاهدات فخر الدين في باليرمو وناپلي عقب عودته من هذه الرحلة الجزئية إلى ساحل بلاده^(٢) .

وقد أمكنني العثور على وثيقتين معاصرتين مستقلتين ، تتفقان بصفة عامة

(١) الصفدي ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) ص ٢٢٧ .

(٢) الصفدي ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

بشأن هذه الرحلة الجزئية التي قام بها فخر الدين إلى لبنان .

فوجدت الوثيقة الأولى في أرشيف فلورنسا التاريخي ، وهي رسالة مرسلة من دوق أوسونا ، نائب ملك إسبانيا في صقلية ، إلى كوزيمو الثاني جراندوق تسكانا ، ومحررة في مسينا في ٦ أكتوبر سنة ١٦١٥ ، ومكتوبة باللغة الإسبانية . ويذكر فيها دوق أوسونا وصول أمير صيدا إليه ، وأنه طلب إليه الإذن بالسفر إلى بلاده ، لكي يعرف أحوالها ولكي يشجع شعبه ، وأنه قد أرسله مع بعض العارفين بشؤون إمارته ، وأنه سيعود من هناك بعد قليل (١) .

ووجدت الوثيقة الثانية في أرشيف البندقية التاريخي وهي رسالة مرسلة من القنصل ناني إلى مجلس شيوخ البندقية ، ومحررة في پيرا (القسطنطينية) في ٦ فبراير سنة ١٦١٦ ، ومدونة باللغة الإيطالية . ويذكر فيها القنصل ناني أنه علم من رسائل وردت إليه من حلب ، بأن مجموعة من السفن وصلت إلى قبرص ، ومن بينها خمس سفن من مسينا تحمل إحداها أمير صيدا ، الذي نزل عند الشاطئ على مقربة من قلاعه ، فهرع إليه أهله وأتباعه يقبلون يديه وأشعلوا النار احتفاء به ، وحملوا إليه بعض الهدايا وطلبوا إليه البقاء عارضين عليه التفاني في خدمته ، فخطبهم بكلمات قلائل قائلاً إنه يأمل أن يحقق رغبتهم في وقت قريب (٢) .

فهذه الأصول المعاصرة المستقلة التي كتبت في أماكن متباعدة ، تتفق في قيام فخر الدين بهذه الرحلة الجزئية ، ورحيله من تسكانا إلى بلاده ، ثم عودته بالتالي إلى صقلية ونابلي ، وإن تفاوتت في ذكر التفاصيل . وبذلك يمكن للباحث في التاريخ أن يستنتج إمكان حدوثها فعلاً . وسكوت مجموعة الوثائق التي نشرها الأب بولس قرألي عن ذكر هذه الرحلة لا يعنى عدم حدوثها (٣) .

وإذا نحن قارنا شيئاً من معلوماتنا عن التاريخ الحديث بشيء من معلوماتنا عن التاريخ القديم في هذه الناحية ، وجدنا الأصول والمصادر التاريخية المتعلقة

Archivio di Stato di Firenze : F. Med. Napoli, 4080. Il Duca di Ouzuna a (١)
Cosimo II. Messina, 6 ottobre 1615.

Archivio di Stato di Venezia : Senato - Dispacci - Costantinopoli, F. 80 dal (٢)
Bailo Nani. Pera, 6 febbraio 1616.

(٣) عثمان ، حسن ، فخر الدين الثاني أمير لسك وبلاط تسكانا (١٦٠٤ - ١٦٣٥) للأب بولس قرألي (المصدر المذكور) . ص ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٥ .

بالتاريخ الحديث كثيرة متنوعة ، بعكس التاريخ القديم ، ويشك بعض الباحثين في حقيقة الحوادث القريية إلينا لكثرة الروايات وتعارضها ، ويصبحون أكثر ميلا إلى تصديق أخبار الحوادث في التاريخ القديم ، التي لا توجد عنها روايات كثيرة متعارضة . ولكن كثرة الروايات ووجود الاختلاف أو التعارض بينها يُعدّ ميزة هامة بالنسبة للتاريخ الحديث ، إذْ يعطى ذلك فرصة أوسع للدرس والبحث وإثبات الحقائق التاريخية ، على مدى الزمن ، مما هو غير متوفر بالنسبة للتاريخ القديم .

ومن الأمثلة في التاريخ القديم زيارة هيرودوت لمصر ووصفه لها ، في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد . ولقد استمد هيرودوت معلوماته من كتب الرحالة السابقين ، كما استفادها من مشاهداته الشخصية ، ومن الروايات التي سمعها من اليونانيين المقيمين في مصر ، عند اجتماعه بهم في مراكزهم التجارية ، وكذلك استمد معلوماته من الترجمة الذين كانوا يتحدثون إليه عن قصص التاريخ المصري القديم . ومن صغار الكهنة الذين اجتمع بهم في بعض المواضع مثل متّنف وهليوبوليس وطيبة .

وبذلك نجد أن هيرودوت قد قدّم لنا معلومات متنوعة مستمدة من مصادر مختلفة . فمعلوماته عن التاريخ المصري القديم لم تزد عن اعتبارها نوعاً من الأساطير والقصص ، والتي أوردنا لنا كما سمعها . ولكنه لم يأخذها على أنها وقائع مسلّم بصحتها ، بل أبدى الشك في بعض نواح منها . وسردها لِمَن كان مستعداً لتصديقها . ولكن ابتداء من العصر الصاوي . وكلما اقترب كلامه من العصر الذي عاش فيه . نقص لديه عنصر الخيال والقصص وزاد عنصر الصدق والحقيقة التاريخية .

وكذلك نجد وصف هيرودوت لمصر كما شهدها صحيحاً بصفة عامة ، بل ونجد معلوماته عن بعض نواح من الديانة المصرية القديمة ومن العادات المصرية القديمة ، مطابقة لما توصل إلى إثباته علماء مصر القديمة المحدثين . وعلى وجه العموم يبدو هيرودوت في كتابته عن مصر ، كباحث متحمس محب للحقيقة ، وإن لم يحل ذلك دون وقوعه في الخطأ . إذْ لم يستطع دائماً أن يميز بين القصص والحقائق التاريخية .

ويلاحظ في بعض الأحيان أن الباحث في التاريخ يُضطر إلى اتباع طريقة

رجل القانون . ولا ريب أن هناك أوجه شبه بين عمل الباحث في التاريخ وعمل القاضي في كثير من مراحل البحث . وكثيراً ما يحدث أن يدرس الباحث في التاريخ الظروف التي أحاطت بمحدث ما ، على نحو ما يفعل القاضي ، ويحاول أن يستنبط ما يمكن الوصول إليه من الحقائق .

ولنأخذ مثالا أورده الأستاذ فلنج عن حالة إجرامية .

فلنفرض أن شخصاً رمز إليه بـ (أ) كان واقفاً مع (ب) في غرفة بطبقة عالية . ويخرج (أ) من باب الغرفة الوحيد ويترك (ب) في داخل الغرفة ، ويرى (أ) بعد خروجه شخصاً ثالثاً (ج) يدخل تلك الغرفة . وبعد قليل يسمع (أ) جلبة وصراخاً وصوت جسم يسقط على الأرض . ويلاحظ (أ) أن (ج) قد غادر الغرفة مهرولاً وهو في حالة مضطربة . فيدخل (أ) الغرفة ، ويجد (ب) ملقياً على الأرض مضرجاً بدمائه ويجانبه مدية عليها آثار الدماء . فالشخص (أ) لم يشهد بنفسه ما حدث داخل الغرفة ، ولكن الظروف التي ذكرناها تجعله يستنتج أن (ج) هو القاتل .

وتبدو المسألة أكثر صعوبة إذا صوّرت الحالة على الوجه الآتي : توجد غرفة ذات بابين وبها ثلاثة أشخاص (أ و ب و ج) ويلاحظ (أ) أن (ب و ج) يتناقشان في مسألة ما ، فيخرج لبعض شأنه ، ويترك (ب و ج) بالغرفة . وبعد فترة يسمع جلبة وضوضاء وصراخاً وصوت سقوط جسم . فيدخل ليرى ماذا حدث ، فيجد (ب) ملقياً على الأرض مطعوناً بمدية غارقاً في دمائه ، ويجد (ج) ممسكاً بالمدية . هذه الشواهد لا تُثبت حتماً أن (ج) هو القاتل ، إذ أن الغرفة ذات بابين ، ومن الجائز أن شخصاً مجهولاً دخل الغرفة من الباب الثاني واعتدى فجأة على (ب) وطعنه بالمدية ، وحاول (ج) الدفاع عن (ب) ولكنه لم يفلح . ولعله قد حاول أيضاً إخراج المدية من جسم (ب) فدخل (أ) الغرفة فوجد المدية في يد (ج) . ومن الجائز أن القاتل المجهول أسرع إلى الهرب من الباب الثاني . ومن الجائز أيضاً أن (ج) هو القاتل . ولكننا لا نستطيع أن نستخلص الحقيقة هنا بسهولة ، بل لا بد لذلك من إجراء تحقيق دقيق محدد ومتشعب ، كفحص آثار البصمات أو تحليل آثار الدم ، أو آثار التمزيق في الملابس ، أو غير ذلك

من الشواهد إن وجدت ^٥ .

وإن تفهّم هذا المثال وغيره من الحالات الإجرامية ، يساعد الباحث في التاريخ على استنباط بعض الحقائق التاريخية . فينبغي عليه أن يدرس الأصول والمصادر الماثلة أمامه بهذه الروح الفاحصة ، فلا يصدق بسهولة ما يقرأه أو ما يُروى له ، ويحاول أن يستخلص من ظروف الحوادث وملاساتها ما يعينه على أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، أو إلى ما يقرب منها .